International Journal of Studies in Business Management, Economics and Strategies
Volume 3, Issue 8, August - 2024
ISSN (E): 2949-883X
Scholarsdigest.org

THE BUBBLE OF ILLUSORY GROWTH "THE CASE OF THE IRAQI ECONOMY"

Assistant professor: Arshad Abdul Lateef Turki
IMAM AL-KADHUM COLEGE (IKC))
arshad.latif@iku.edu.iq

Abstract
"Real, material economic growth" is defined as the process of increase in real income, an increase of a continuous, cumulative nature over a specific period of approximately (a quarter of a century) "as this increase exceeds the rate of population growth while providing various vital productive and social services and preserving renewable resources from the risk of environmental pollution and depletion." "
"The problem of almost complete dependence on oil revenues in building economic policy," in a reality in which the contribution of oil revenues to the general budget reaches more than 90% and approximately 60% of GDP, while the topic of real economic growth occupies great importance in economic and financial literature because it is considered a factor. True to the economic reality and the extent of economic prosperity witnessed by the country.
The researcher assumes, material economic growth is adopted as it is possible for the oil sector to become a growth engine that contributes to the diversification of the Iraqi economy by involving all productive sectors in economic development. "The researcher reached several fundamental results, which is the difficulty of achieving real economic growth." materialistic reliance on oil rents only. Therefore, it is necessary to activate the idle real productive sectors, and also by taking a specific period from 2015-2022. The oil rentier syndrome for economic growth became clear through the link between public revenues and oil sales and then the accumulation of cash reserves.

Keywords: Imaginary economic growth - public revenues - real material economic growth - oil revenues - World Bank - oil sector - real sectors.

Introduction

المقدمة

من خلال المتابعة والاطلاع المستمر لتقارير ونشرات المؤسسات والمنظمات الدولية على غرار الصندوق والبنك الدوليين والتي تختص بشؤون الاقتصاد الدولي و على مؤشرات و "معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي" (GDP) ينتاب المتلقي التفاؤل عند مطالعته لهذه " البيانات الصادرة مؤخراً عن البنك الدولي بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً العراق."

يعالج البحث موضوع متلازمة مؤشر النمو الاقتصادي في العراق بإيرادات القطاع النفطي من خلال التركيز على هذا القطاع باعتباره الاساس لعملية النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يكون بمثابة قطار النمو الذي ينتشل باقي القطاعات الاقتصادية نحو النمو ومن ثم الرفاه للمجتمع.

مشكلة البحث:

يعالج البحث اشكالية الاعتماد المفرط على الريع النفطي في بناء السياسة الاقتصادية بواقع تصل فيه نسبة الايرادات النفطية في الموازنة العامة الاتحادية " الى قرابة 90% وقرابة 60% كـ مساهمة في GDP.

أهمية البحث:

يحتل هذا الموضوع مكانة بارزة في الادب الاقتصادي والمالي كونه يعد مرأة حقيقية للواقع الاقتصادي وحجم الرفاه الاقتصادي الذي يشهده البلد ومن ثم ينعكس على واقع المجتمع.

فرضية البحث:

في حال تبني النمو الاقتصادي الحقيقي المادي كأحد الاهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية من الممكن أن يصبح القطاع النفطي قاطرة للنمو تسهم في تنوع الاقتصاد العراقي من خلال زج القطاعات كافة ذات الطابع الانتاجي في عملية التنمية والرفاه الاقتصادي.

هدف البحث:

يعالج البحث هدفين رئيسيين:

1. التركيز على "الجانب النظري ومفاهيم النمو الحقيقي المادي.
2. الرؤية المالية للنمو في بيئة الاقتصاد العراقي بعد التغيير 2003.

منهجية البحث:

من اجل التوصل الى نتائج تعزز من القيمة العلمية والمعرفية للبحث سيتم الاستعانة بالأسلوب الوصفي والتحليلي للموضوع قيد البحث.

هيكلية البحث:

من اجل تغطية الموضوع قيد البحث سيتم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين يعالج المبحث الأول "الاطار المفاهيم العامة فيما يتعلق بالنمو المادي الحقيقي والوهمي، في حين يركز المبحث الثاني على لمحة مالية موجزة للنمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الاول /اطار مفاهيمي للنمو الحقيقي المادي والوهمي

اولا / النمو الاقتصادي الحقيقي المادي المفهوم

في البدء نحاول أن نعطي مفهوم مبسط عن معدلات النمو في الادب الاقتصادي ، أو "معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"، الذي يقيس النمو الاقتصادي، كما يعبر "عنه الناتج المحلي الإجمالي GDP،" بين فترة وأخرى، فهو يكشف "عن التغيرات في قيمة جميع المنتجات سواء كانت سلعاً او خدمات التي ينتجها البلد – الناتج الاقتصادي للبلد – مع مراعاة تقلبات الأسعار".

كما يعبر عن GDP هو "حاصل مجموع النفقات ذات الطابع الاستهلاكي، والإنفاق التجاري، والإنفاق الحكومي، وإجمالي الصادرات، مطروحًا منه إجمالي الواردات."

وعادة ما يعبر عن "معدل النمو الاقتصادي الحقيقي" كـ نسبة مئوية توضح معدل "التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP "للبلد، من عام إلى أخر.

ويعرف "النمو الاقتصادي الحقيقي المادي" بـ عملية الزيادة في الدخل الحقيقي زيادة ذات طابع تراكمي متواصل عبر فترة محددة قرابة (ربع قرن) "إذ تفوق هذه الزيادة معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الحيوية الانتاجية والاجتماعية المتنوعة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خطر التلوث البيئي والنضوب"

يعد "معدل النمو الحقيقي" مقياسًا ذو فائدة كبيرة مقارنة "بمعدل النمو الاسمي" كون الاخير يأخذ بالاعتبار تأثير معدل التضخم على البيانات الاقتصادية.

ويوصف معدل النمو الحقيقي بكونه "رقم ثابت مقوم بالعملات القيادية، لتجنب التشويه الناتج عن فترات التضخم الشديد أو الانكماش لإعطاء مقياس ذو واقعية كبيرة."

في حين يعنى "الناتج الاسمي" بقياس الإنتاج السنوي للبلد من منتجات سلعية وخدمات باستخدام قيم او أسعار السوق الفعلية، ويختص "الناتج الحقيقي" بقياس المنتجات السلعية او الخدمات عن طريق تعديل التضخم."

كلا المقياسين على درجة عالية من الأهمية لتقييم الجودة والصحة للوضع المالي للبلد، "على الرغم من أن "الناتج الحقيقي" هو بشكل عام تمثيل أكثر دقة للنشاط الاقتصادي الأساسي"

ثانياً/ النمو الاقتصادي وفقاً للبنك الدولي WB

وفقاً لتقرير البنك الدولي WB لمجموعة من البلدان العربية لشهر نيسان من العام 2022 بلغ "معدل نمو الناتج "(GDP) "لبيئة الاقتصاد العراقي (8.8%) متجاوزاً مجموعة من البلدان في المنطقة تتقدمها السعودية بواقع (7%) والكويت (5.7%) ومصر (6.1%) و قطر (4.9%) والامارات العربية المتحدة (4.7%) والجزائر (3.2%) و الاردن (2.1%) و المغرب (1.1%) ومن المتوقع ان يتراجع معدل النمو في "الناتج " لمنطقة الخليج من (6.9%) الى (3.7%) في عام 2023،" هذا على الرغم من ما تشهده هذه البلدان من استقرار على كافة الاصعدة مقارنة بالعراق.

وبين التقرير انه من الممكن تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد العراقي في نهاية العام 2023 ومطلع العام 2024 "لكنه سيحافظ على مركزه المتقدم عربياً باستثناء مصر وقطر بواقع (4.5%) وفيما يتعلق بمعدل النمو في حصة الفرد الواحد من الناتج GDP فقد تصدر الموقف العراق بواقع (6.3%) متوفقاً على السعودية التي بلغت (5.5%) اما قطر والكويت فقد بلغ معدل "النمو في نصيب الفرد من الناتج " (4.5%) تلتها مصر بواقع (3.6%) والبحرين (1.4%) و المغرب (0.1%)."

من خلال النظرة الأولى للمؤشرات انفة الذكر من قبل المتلقي يجد ان الطريق مفروش بالورود والاقتصاد العراقي يسير بخطى ثابتة باتجاه الرفاه والتنمية ، هنا لابد لنا من التساؤل ما هو سبب هذه الارقام الايجابية لمؤشر "النمو لاقتصاد البلد"؟ وما هو مصدرها الفعلي؟

الشكل (1) معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية[1]

https://www.albankaldawli.org

ولغرض الاجابة عن التساؤل يجب علينا العودة الى الادبيات الاقتصادية واعطاء تعريف لمصطلح النمو الاقتصادي الحقيقي المادي بقصد تمييزه عن النمو العابر أو الوهمي فالنمو الاقتصادي الحقيقي المادي "النمو الاقتصادي الحقيقي المادي" بـ عملية الزيادة في الدخل الحقيقي زيادة ذات طابع تراكمي متواصل عبر فترة

[1] تقرير البنك الدولي سبتمبر 2022 .

محددة قرابة (ربع قرن) "إذ تفوق هذه الزيادة معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الانتاجية المتنوعة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خطر النضوب"

المبحث الثاني/ لمحة مالية موجزة للنمو الاقتصادي في العراق

اولاً/ القطاع النفطي في الواجهة دائماً

يستهدف العراق زيادة "احتياطاته النفطية الى 160 مليار برميل" بغية رفع انتاج الخام الى قرابة 8 م.ب يومياً بحلول سنة 2027 وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الذي يشكل ازمة مستدامة مع كل فصل صيف، ينعكس ذلك بالخطوات الحقيقية للحكومة في جولة التراخيص الخامسة التي اعطت اهمية كبيرة للغاز المصاحب في "الحقول النفطية" المستثمرة، يعدّ احتياطي العراق من النفط الخامس عالمياً بمعدل يصل إلى 8% من إجمالي احتياطيات الخام العالمية، بعد ان احتل المركز الرابع عالمياً نهاية العام 2021.

كما يمثّل "نسبة 12% تقريبًا من احتياطيات "أوبك"، و17% من الاحتياطيات المؤكدة في الشرق الأوسط، وبعد معرفة حصّته من الإجمالي العالمي، فكم يبلغ احتياطي العراق من النفط؟ منذ عام 2018، استقرت احتياطيات البلاد عند مستوى 145 مليار برميل، ولكنه يعدّ متراجعًا عن أعلى معدل تاريخي سجله في عام 2016، البالغ 148.8 مليار برميل، ليهبط عنه بدءًا من عام 2017، ويبلغ 147.2 مليار برميل، وبحسب أحدث التقديرات الصادرة عن أويل آند غاز جورنال، بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في العراق نحو 145.019 مليار برميل بنهاية عام 2023، كما تقدر احتياطياته الغير مؤكدة من الغاز 3.7 ترليون م.م نهاية عام 2021."

شكل (2) احتياطي النفط الخام للعراق احتياطي "مؤكد" 1980–2023

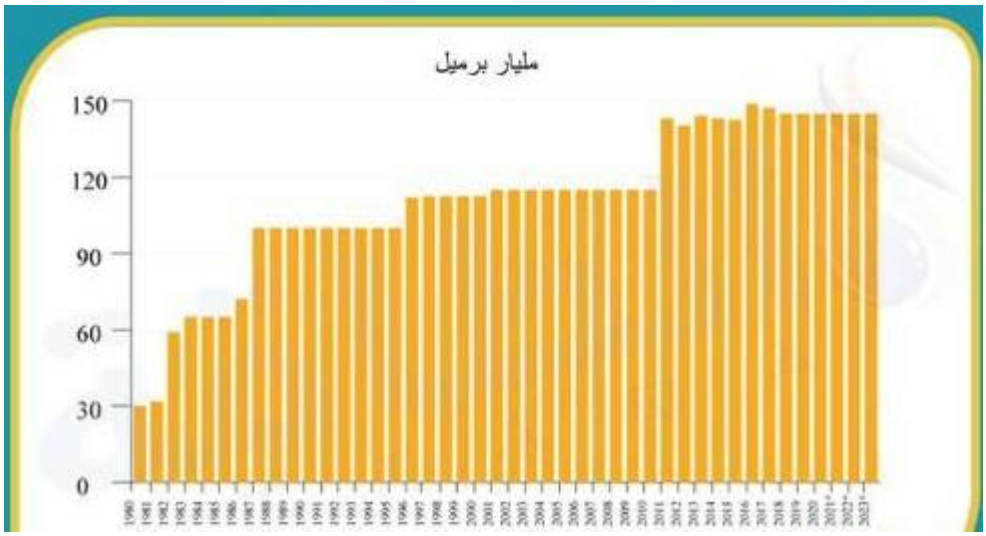

المصدر: https://search.app/yVFNhgT86aBrm8tH6

شكل (3) العراق رابع اكبر احتياطي نفطي في العالم نهاية العام 2021

المصدر: اوبك– التقرير السنوي عام 2021 والتقرير الشهري لأوبك اغسطس عام2022 والمركز العراقي.

كما نلاحظ من الشكل البياني (4) ادناه الارتباط بين الارتفاع في حجم الاحتياطيات من العملة الصعبة والارتفاع في ايرادات النفط بالنصف الاول من كل عام.

شكل (4) العلاقة بين الايرادات للقطاع النفطي والاحتياطي من النقد الاجنبي 2018-2022

المصدر: اوبك- التقرير السنوي عام 2021 والتقرير الشهري لأوبك اغسطس عام2022 والمركز العراقي.

يذكر أن العراق يشهد "زياد سنوية في معدل نمو السكان بقرابة (900) الف الى قرابة المليون نسمة وفقاً للإحصاءات الاخيرة الرسمية، الوهم او النمو الوهمي يتجسد في حالة الاقتصاد العراقي في طبيعته كونه نمو مصدره عابر غير حقيقي مصدره الاساس "ريعي" بالتالي مصدر النمو في (GDP) يتمثل في نمو ايرادات القطاع النفطي بوصفه مصدراً وحيداً للقيمة المضافة اقتصادياً."

في حال تم عكس الأمر واستثنينا النفط وتم التركيز على القطاعات الحيوية الاساسية (الزراعة –الصناعة –الخدمات ... الخ) بطبيعة الحال لم يسجل الاقتصاد العراقي اي نمو حقيقي كون القطاعات الحيوية الحقيقية غير مستغلة و معطلة منذ

عـام 2003 وتصـطدم بمعـرقلات وعقبـات مسـتمرة لغايـة الان وبالتـالي حجـم مسـاهمتها في نمو الـ(GDP) خجولة جداً.

ثانياً/ متلازمة الايرادات النفطية للنمو الاقتصادي الوهمي

"تمثـل الايـرادات النفطيـة العمـود الفقـري للإيـرادات العامـة، بحكـم ارتفـاع نسـبة الاولـى فـي الثانيـة، حيـث شـكّلت الايـرادات مـن مبيعـات الـنفط الخـام مـا نسـبته 84.65% مـن "الايـرادات العامـة" فـي المتوسـط للمـدة 2015– 2021 ممـا يعنـي ان بقيـة الايـرادات الأخـرى لـم تُشـكّل سـوى 15.35% مـن الايـرادات العامـة فـي المتوسـط للمـدة ذاتهـا"، وكما هو واضح في الجدول رقم أدناه.

الجدول رقم (1) الإيرادات النفطية انعكاس للإيرادات العامة واقع الريعية

السنة	الايرادات النفطية (الف دينار)	بقية الايرادات الأخرى(الف دينار)	الايرادات العامة (ألف دينار)	نسبة الايرادات النفطية / الايرادات العامة
2015	78649032000	15399332139	94048364139	83.63
2016	69773400000	11927403138	81700803138	85.40
2017	71833095000	10236574668	82069669668	87.53
2018	77160392640	14483274596	91643667236	84.20
2019	93741110400	11828576470	105569686870	88.80
2021	73010925000	20149029484	93159954484	78.37
المتوسط				84.65

المصدر: قانون الموازنة المالية لسنوات نفسها.

"ملاحظـة عـام 2020 لـم يـذكر فـي الجـدول لعـدم وجـود موازنـة لهـذا العـام لأسـباب سياسـية ومالية وصـحية كوفيـد 19"، وسـيتم تحويـل الجـدول أعـلاه إلـى شـكل بيـاني لتوضيح مدى مسايرة الايرادات العامة للإيرادات النفطية.

الشكل (5) متلازمة الايرادات العامة للإيرادات النفطية للمدة 2015-2021

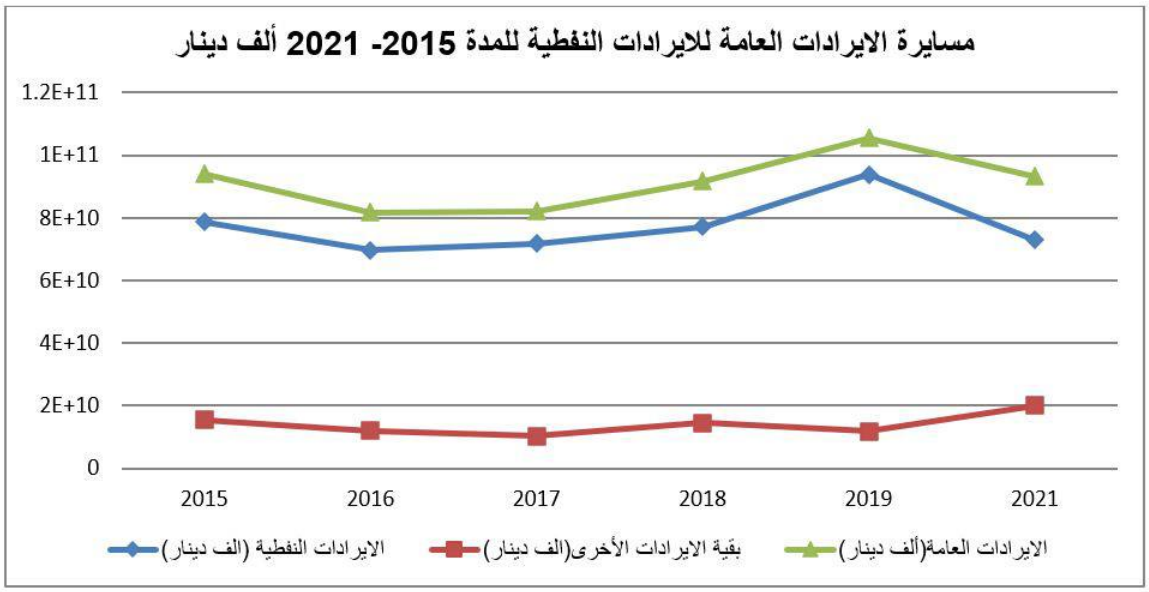

المصدر بالاعتماد على بينات الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، ان منحنى الايرادات العامة يسير بشكل موازي ومُقارب جداً لمنحنى الايرادات للقطاع النفطي، حيث ان الايرادات النفطية تُمثل العمود الفقري لإيرادات الموازنة العامة للبلد.

ان مسايرة النفقات العامة للإيرادات النفطية أمر غير صحي اقتصادياً وذلك لعدم استقرارية الايرادات النفطية بحكم تذبذب اسعار النفط التي تخضع لأسواق الطاقة العالمية، وعدم قدرة الدولة على التحكم بكمية الصادرات النفطية بحكم ارتباطها بمنظمة أوبك التي تحدد كمية الانتاج للحفاظ على توازن اسعار النفط الدولية ودليل ذلك اتفاقية +Opic بتحديد سقف الانتاج للدول الاعضاء في ظل كوفيد19 .

المشكلة الأكبر من عدم استقرارية الايرادات النفطية هو توجيهها،" أي هل يتم توجيه هذه الايرادات نحو الجوانب ذات الطابع التشغيلي أم الجانب الاستثماري؟ في البلد يغلب الطابع التشغيلي للموازنات العامة الامر الذي يحيد من امكانيات تحقيق نمو اقتصادي حقيقي مادي ومن ثم الهدف الاكبر بتحقيق تنمية مستدامة تعتمد على قطاعات انتاجية حقيقية.

عادةً ما يكون النفقات الموجهة للمشاريع الاستثمارية في الاقتصادات النفطية هي الحلقة الأضعف، بمعنى مجرد ما تنخفض اسعار النفط وايراداته يتم تعويض هذا الانخفاض من خلال التضحية بها تلقائياً.

ختاماً هل من الممكن لنا الاخذ بهذه البيانات من قبل المؤسسات الدولية التي تصدر بين الحين والاخر والتي تتنبأ بمعدل نمو اقتصادي مرتفع؟"

الاجابة هنا من غير الممكن كونها لا تعكس الواقع الحقيقي للاقتصاد العراقي كونه مرتبط بسوق النفط العالمي الذي يتصف بتقلبه وعدم استقراره تبعاً لمتغيرات الاقتصاد الدولي الذي يعيش حالياً حالة من الفوضى والتخبط من جانب، ومن جانب اخر ينشط العملاق الصيني في صراع محتدم مع أمريكا و أوربا كتابع سعياً منه الى تعزيز اقتصاده عالمياً عبر خلق استثمارات و اسواق جديدة تمهد له الطريق لتسيد العالم اقتصادياً.

الاستنتاجات

1- من الصعوبة بمكان ان يتحقق النمو الحقيقي الفعلي بالاعتماد على الريع النفطي فقط بالتالي من الضروري تفعيل القطاعات الانتاجية الحقيقية المعطلة.

2- من خلال اخذ فترة محددة 2015-2022 اتضحت متلازمة الريع النفطي للنمو الاقتصادي من خلال ارتباط الايرادات العامة بمبيعات النفط ومن ثم تراكم الاحتياطات النقدية.

3- يتمثل النمو الاقتصادي الوهمي للعراق بالارتباط بمورد واحد في بناء سياسته الاقتصادية بالتحديد ارتكاز مؤشرات " النمو الاقتصادي " على ايرادات النفط المرتبط بسوق العالمي شديد التقلب فضلاً عن الصراعات المؤثرة دولياً بشكل كبير على سوق النفط الدولية.

4- ان النفقات التشغيلية تسير بشكل موازي وملاصق تقريباً للإيرادات النفطية، وهي غير مرنة باتجاه الانخفاض "اذا ما انخفضت الايرادات النفطية" ومرنة باتجاه الارتفاع اذا ما ارتفعت الايرادات النفطية.

5- ان "النفقات الاستثمارية تسير بشكل موازي" لكن متباعد للإيرادات النفطية مما يعكس ضآلة النفقات الاستثمارية وعدم انسجامها مع حجم الايرادات النفطية.

التوصيات

1- ضرورة تبني النمو الاقتصادي الحقيقي كبوابة "للتنمية الاقتصادية" وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ضرورة بناء استراتيجية حقيقية تتبنى النمو الاقتصادي الحقيقي كبوابة للرفاهية الاقتصادية."

2- ان يكون هناك تنسيق للإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل موازي لبقية الايرادات الاخرى لتلافي الاثار المرافقة للإيرادات النفطية.

3- لا ضير في الاعتماد على القطاع النفطي كقاطرة للنمو في بناء القطاعات ذات القيمة المضافة التي تأسس للنمو الاقتصادي المادي الحقيقي.

4- من غير الممكن الاعتماد بشكل رئيس على النشرات والتقارير الدولية لإعطاء وصف حول طبيعة الاقتصاد العراقي، بل لابد من الاعتماد على المراكز المحلية وتطويرها تكنولوجياً لإعطاء وصف واقعي الاقتصاد العراقي.

5- ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري باعتماده الركيزة الاساسية في تعزيز مساعي النمو الاقتصادي المادي ومن ثم الانطلاق بخطوات جادة نحو التنمية والرفاه الاقتصادي.

الهوامش

1) 1.تقرير البنك الدولي في العراق سبتمبر 2022-2023.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview
2.تقرير آفاق الاقتصاد العراقي 2022 للنصف الاول.
https://cbi.iq/static/uploads/up/file-167281377966365.pdf
3. https://ourworldindata.org/what-is-economic-growth&ved
4.https://www.econlib.org/library/Topics/College/economicgrowth.html
5.https://www.eea.europa.eu/publications/growth-without-economic-growth
6.https://www.investopedia.com/terms/r/realeconomicrate.asp
7.https://nios.ac.in/media/documents/SrSec318NEW/318_Economics_Eng/318_Economics_Eng_Lesson3.pdf

8.https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/11/17/iraq-economy-

9.rebounds-but-economic-diversification-remains-an-urgent-priority

10.https://search.app/yVFNhgT86aBrm8tH6

11.اوبك– التقرير السنوي عام 2021 والتقرير الشهري لأوبك اغسطس عام2022 والمركز العراقي.

12.قانون الموازنة المالية العراقية للسنوات 2015–2021.

13.https://www.ina.iq/204889--.html

14.https://www.energynomics.ro/en/opec-extends-the-period-of-oil-production-reduction-

until-2025/

16.https://attaqa.net/2024/05/28

17.http://fcdrs.com/economical/1822